انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014

أ. عامر حبيبة جامعة برج بوعريريج – الجزائر

الملخص

وضعت الجزائر منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها وقد شرعت الجزائر بوضع برامج استثمارات عمومية على طول الفترة 2001-2014 وقد خصصت لها مبالغ ضخمة خاصة في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن في أسعار المحروقات، وتتمثل هذه البرامج فيما يلي: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج التنمية الخماسي.

الكلمات الدالة: الاستثمارات العمومية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الخام، سياسات الانعاش، مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج التنمية الخماسي.

Abstract

Put Algeria since the direct economic reforms schemes developmental aims in its entirety to revive the national economy, and reset the pace of development and economic growth to the rates accepted so as to find satisfactory solutions to the problems of economic and social acute known to Algeria Algeria has initiated the establishment of public investment programs on the length of the period 2001-2014 has allocated large sums of money, especially in light of abundance in income resulting from the improvement in fuel prices, and these programs are as follows: Support the economic recovery plan, supplementary program to support growth, the five-year development program.

Key words: recovery policies, public investment, economic growth, gross domestic product (GDP).

مقدمة:

جاءت معظم الخطط الاقتصادية التي جاءت بها الجزائر في مخططات التنمية خلال السنوات الأخيرة التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات والقطاع الزراعي والقطاع السياحي والخدماتي وقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والحرفي، وكرست لذلك الكثير من الموارد. حيث خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ما يقارب 7 مليار دولار، خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية. وفي مخطط الإنعاش الاقتصادي الثاني خصص ما يقارب 60 مليار دولار للإنعاش الاقتصادي يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والاستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الفلاحي من خلال مخطط دعم التنمية الفلاحية والقطاع السياحي الذي أحيط باهتمام كبير في وفي مخطط الإنعاش الثالث خصص ما يقارب 286 مليار دولار لدعم التنمية والنمو الاقتصادي بالبلاد.[1]

ومن هنا برزت الاشكالية التالية: **ماهي انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

أهمية الدراسة: ان الدولة تهدف من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى إشراك القطاعات الأخرى من غير قطاع الطاقة، والذي يعتبر استراتيجي لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي، حيث أن تنويع مصادر الدخل تعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي[2].والقطاعات التي تحضي بالأولوية في برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر مجال خصب للاستثمار المحلي والأجنبي وهي قطاع المناجم وقطاع تكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC)، قطاع الإلكترونية، القطاع المالي والمصرفي، الهياكل الأساسية والتحتية، وقطاع الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى...

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تقييم البرامج التنموية الى أي مدى إعادة وتيرة التنمية والنمو الى معدلات مقبولة؛ ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني الى مستوى عالمي. وفي هذا البحث سنتناول بالدراسة انعكاسات سياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر العناصر التالية:

I–الاطار النظري للاستثمار والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

II–برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014.

III–انعكاسات سياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2014.

I–الاطار النظري للاستثمار والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما :

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي. من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا. ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.فيقوم "الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل "[3].

وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

1.المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير "يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"[4].

1.1.مجالات الاستثمار:

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما، أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية. وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي الى:

أ. **الاستثمارات المحلية:**" الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ...إلخ".

على أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقاً في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة. بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة، وهل المشروع الذي يستثمر فيه الأموال يتبع القطاع الخاص أو يتبع القطاع الحكومي.

ب. **الاستثمارات الخارجية:** "الاستثمارات الخارجية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر".

قبل ان نتناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار نتعرض إلى مفهوم **النمو**:

2.النمو الاقتصادي:

1.2.مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[5]، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أنّ نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نمواً اقتصادياً.[6]

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[7].

2.2.مراحل النمو الاقتصادي: إن النمو في أي مجتمع يسير بموجب مراحل محددة ومتتابعة صنفها "**والت روستو**" بخمسة مراحل وهي:[8]**مرحلة المجتمع التقليدي**: تتميز هذه المرحلة بغلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيطرة التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعمر طويلاً، غلبة النظرة البيئية الضيّقة النطاق، **اما مرحلة التهيؤ للانطلاق**: تمثل مرحلة انتقالية للمجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية استعدادا لاستقبال مرحلة الانطلاق، مع توفر شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ؛ **مرحلة الانطلاق**: يتعبأ فيها طاقات المجتمع بزخم قوي، ويشترط "**روستو**" توفر شروط أساسية لهذه المرحلة، منها ارتفاع معدل الادخار ومعدل الاستثمار عند المواطنين بنسبة 5% -10% من صافي الدخل القومي، **مرحلة النضج**: تتميز هذه المرحلة بزيادة نسبة الاستثمار من 10%-20% من الدخل القومي بحيث تصبح زيادة معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في معدل نمو السكان، ثم يبدأ الاقتصاد يزدهر في المجال التجاري الدولي؛ **مرحلة الاستهلاك الوفير**: في هذه المرحلة انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية وصناعة التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات في هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد.

3.الاستثمار والنمو الاقتصادي (L'investissement et Croissance Economique)

ويعتبر النظام الكينزي أن الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة، والحكومية بصفتها خالقة للدخل، تشكل أساس نمو الدخل القومي في المدى القصير، وأيضاً العامل الرئيسي المضاد للأزمات. فالاستثمارات في

النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[9]

وباعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي ومن ثم فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي، وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني، أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج.[10]

من هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العيني باعتبار مفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي.

ولقد بدأت محاولات تكييف نظرية **كينز** لتحليل مشكلات تجديد الإنتاج في نهاية الثلاثينات، متجسدة في نموذج روي هارود Ray Harrod بصياغة المبادئ الأساسية للنظرية الديناميكية. وظهرت أعمال أكبر الكينزيين الأمريكيين "هانسن" الذي اشتهر بتطوير نظرية الركود، وفي نفس الوقت تقريباً ظهرت في أوروبا مقالات دومار DOMAR في تحليله للنمو الاقتصادي. كما توصل التحليل الكلاسيكي الجديد (Néo -classique) لعوامل النمو الاقتصادي، بواسطة دالات الإنتاج من نماذج كوب دوغلاس. استنتاج بأن الدور الحاسم في رفع معدلات النمو في الرأسمالية المعاصرة، يرجع إلى التقدم التقني أو ارتفاع فعالية عوامل الإنتاج. ولقد آثار صولوSolow في هذا الصدد باعتماده على دالة كوب دوغلاس، أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبهذا أعطى صولو ثقل لعنصر التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو.

إن إدارة سياسات التنمية الاقتصادية تتطلب صورة أساسية تحرير سوق رأس المال وتشجيع الاستثمار المحلي والسماح للاستثمارات الأجنبية وتشجيعها في إطار التنمية. وأثر الاستثمار على التنمية يختلف باختلاف نوع الاستثمار ومصدره.

II– برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 :

شرعت الجزائر، منذ سنة2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك من خلال تخصيص أموال ضخمة في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبياً في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى.2014وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

1–مخطط دعم الانعاش الاقتصادي: – Programme de soutien à la relance économique **PSRE**

: ان برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تم تطبيقه في أفريل 2001 خصص له مبلغ 525 مليار[11] دج أي ما يقرب 7 مليار دولار، ويمتد على طول الفترة 2001–2004، ويعتبر اداة من أدوات السياسة المالية والمتمثلة في

سياسة الإنفاق العام، وتدور إجراءاته حول دعم المؤسسات، ودعم الأنشطة الانتاجية والفلاحية وغيرها، وتعزيز الخدمات العمومية في مختلف القطاعات، ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى دفع عجلة النمو في الجزائر مركزا على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الانتاجية. وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها ما يلي:[12]

أولا: الأنشطة الإنتاجية والفلاحية:

أ–الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحي ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ (PNDA) على سبيل المثال نذكر:

– تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

– مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

ب– الصيد والموارد المائية.: إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة. المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر 5.9مليار .

ثانيا :التنمية المحلية والبشرية:

أ–التنمية المحليه:إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. موجهة أغلبيتها لتشجيع – (PCD) إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

ب– التشغيل والحماية الاجتماعية: يتطلب غلاف مالي قدر بـ 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة (TUP – HUMO) .لليد العاملة إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائم ينل تلك الفترة.

ثالثا:تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي:في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ210 .5 مليار دج .هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب :التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ–التجهيزات الهيكلية للعمران:تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة. تم تقدير هذا البرنامج بـ 9.142مليار دج.

ب–إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات.

رابعا:تنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة البرنامج بـ3.90مليار دج .تم اختيار المشاريع وفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة) منشآت الصحة والتربية

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC وهو برنامج مكمل لسياسة الانعاش الاقتصادي ورصد لهذا البرنامج غلافا ماليا قدر بـ 7.4202 مليار دج أي ما يعادل 60 مليار دولار بغية تحقيق خمسة أهداف رئيسية هي:[13]

- تحسين ظروف معيشة السكان وخصص له مبلغ قدر بـ 1.908،5 مليار دج بنسبة 45،5 % منها السكنات، الجامعات، الصحة العمومية، التكوين المهني .....

- تطوير المنشآت الأساسية وخصص له مبلغ قدر بـ 1.703،1 مليار دج بنسبة 40،5 % منها قطاع النقل، الأشغال العمومية، الماء وتهيئة الإقليم.[14]

- دعم التنمية الاقتصادية خصص لها مبلغ قدر بـ 337،2 مليار دج بنسبة 8 % منها ترقية الاستثمار، الفلاحة والتنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الصناعة، الصيد البحري، السياحة

- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها خصص لها مبلغ قدر بـ 203،9 مليار دج أي بنسبة 48% منها العدالة، الداخلية، المالية، التجارة والبريد والتكنولوجيا الجديدة للاتصال 50 مليار دج بنسبة 1،1 %.

3-برنامج التنمية الخماسي: Programme de consolidation de la croissance économique – PCCEبرنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة من2010-2014 خصص له مبلغ قدر بـ 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:[15]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أو ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أو ما يعادل 156 مليار دولار. يخصص البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

-ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية؛ أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية؛ مليوني (02)وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد أو25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها، هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من% 40 من موارده لمواصلة تطوير، المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

– أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

– أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري)

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

– وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

– وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض. ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية. أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخلا لمنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

III– انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر2001–2014

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي لبرامج الاستثمارات العمومية سنحاول تحليل أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014.

1. أثر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2004:

ان الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين اهم اهداف هذا المخطط حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة المعنية حوالي 4.8% وهو اعلى مما قد تحقق في الفترة 1995–2000 الذي بلغ 3.2 %والجدول الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي 2001-2004 الوحدة%

معدل النمو / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(WWW.ons.dz)

نلاحظ ان معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسن ملحوظ خلال الفترة 2001-2004 وصلت الى اعلى نسبة لها سنة 2003 قدرت 6.9 % تراجعت سنة 2004 إلى 5.2 %راجع التحسن إلى الزيادة في معدلات نمو قطاع المحروقات 2001-2003 وسبب الانخفاض راجع إلى انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات في حين ان معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسننا متواضعاً طول الفترة 2001-2004 قدرت ب 1.2%، ان مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو خلال الفترة يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2001-2004 الوحدة%.

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	1.3-	19.7	3.1
المناجم	2.8-	6.1	0.6	1.0-
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعة مصنعة	1.0-	1.0-	3.5	1.3-
صناعة القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء وأشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8
خدمات خارج الإدارات العمومية	3،8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارات العمومية	2.0	3.0	4.5	4.0

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007، ص 197.

من خلال الجدول وما جاء به مخطط الانعاش: **قطاع الفلاحة**: حصل على مبلغ نقدي قدر ب 5.5مليار دينار جزائري من مخططات الانعاش وقدر حقق هذا القطاع خلال الفترة معدلات نمو متذبذبة راجع إلى الظروف المناخية، حيث سجل انخفاض سنة 2000 قدر ب -1.3% وارتفع إلى 19،7 %سنة 2003 راجع إلى تحسن الظروف المناخية بالأساس وإلى زيادة الدعم الفلاحي لكن شهد انخفاض إلى 3.1 %سنة 2004.

قطاع البناء والاشغال العمومية: حصل هذا القطاع على أكبر مخصصات البرنامج وهو ما انعكس ايجابا على نمو هذا القطاع حيث انتقل معدل نموه من 2.8 %سنة 2001 إلى 8.2% سنة 2002 هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع النفقات في هذا القطاع، اذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي خلال الفترة المعنية 200 مليار دينار جزائري يعكس التطور الكبير الذي شهده القطاع.

قطاع الصناعة: سجل هذا نمو متدني قدر متوسط نمو القطاع 2.3% ويرجع إلى مساهمة القطاع الخاص في ظل اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات ثباتا على العموم لم يتغير إلا بحوالي -0.4%، راجع إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر من هذا المخطط. أما قطاعات الطاقة والماء والقطاعات الاستخراجية وماد البناء عرفت ارتفاع في المتوسط قدر على التوالي ب: 5.4%، 1%، 2،2% مقارنة بالقطاعات الأخرى.

قطاع الخدمات: ساهم بدور كبير في النمو الاقتصادي خلال الفترة من خلال المعدلات الموجبة والمحققة سواء في الإدارات العامة أو خارجها ويرجع بالأساس إلى ما جاء به المخطط من تنشيط قطاع النقل والاتصالات.

ومما سبق يمكن القول ان مخطط دعم الانعاش لم يؤثر على نمو الناتج المحلي الحقيقي الا من خلال مخصصاته لقطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية بشكل رئيسي، حيث ساهم بشكل مباشر في توليدا دخول في الاقتصاد الوطني، ادت إلى الزيادة في الناتج المحلي، اما قطاع الفلاحة والصيد ساهم بشكل ضئيل في الناتج المحلي لأنه يتأثر بالظروف المناخية، ويبقى أكبر مساهم في الناتج المحلي هو قطاع المحروقات.

2-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة انخفاضا راجع إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب انخفاض اسعار النفط الناتجة عن انخفاض الطلب على البترول بسبب أزمة 2008 بالإضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من في حين ان معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا بلغت ذروته سنة 2009 قدرت ب 10.5% راجع إلى الأثر الايجابي لهذا البرنامج بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والاشغال العمومية.

الجدول رقم 3: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 الوحدة%.

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

نلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي شهد تراجع سنة 2006 مقارنة بـ 2005 هذا راجع لانخفاض في معدل نمو المحروقات، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل بطيء نتيجة تراجع في معدلات نمو المحروقات رغم بقائه سالبا وكذا ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات لكنه عاود الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو المحروقات.

هذا التدهور ناتج عن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات رغم تحسن معدلات نمو خارج المحروقات نتيجة تطبيق هذا البرنامج. **الجدول رقم 4: التقسيم القطاعي لنمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2005-2009.**

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	_
صناعات عمومية	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	3.5
صناعات قطاع خاص	1.7	2.1	3.2	3.8	4.2
بناء وأشغال عمومية	7.1	11.6	9.5	9.8	9.9
خدمات خارج الإدارات العمومية	6.0	6.5	6.8	7.8	7.4
خدمات الإدارات	**3.0**	**2.1**	**6.1**	**8.4**	**8.7**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول نلاحظ:

القطاع الفلاحي: ساهم هذا البرنامج في رفع معدلات نمو الناتج المحلي بين (2007-2008) ما يقارب 3.1% لكنه انخفض بشكل حاد في 2008 وهذا راجع إلى الظروف المناخية التي تؤثر على العملية الانتاجية، لهذا القطاع رغم دعم القطاع الفلاحي.

القطاع الصناعي: حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو بلغت 3.2% تبقى ضعيفة حيث بلغت كأدنى حد 2.3% اما القطاع الصناعي العام معدلات نمو سالبة راجع إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية.

قطاع البناء والاشغال العمومية: يعتبر اهم قطاع ساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو الناتج المحلي خصوصا حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 9.5% خلال الفترة 2005-2008 نتيجة المبالغ الضخمة التي وجهت لهذا القطاع.

قطاع الخدمات: يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي ويعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، بلغ متوسط الناتج في الإدارات العامة 5.2%و6.7% خارجها.

3.تقييم برامج الانفاق العام في الجزائر 2001-2009.

-ساهمت في تحقيق متوسط معدل نمو خارج المحروقات بـ 6.%؛ ساهم البرامج في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

يمكن ان نبرز ايجابيات وسلبيات البرامج فيما يلي:

– ساهمت البرامج للاستثمارات العمومية بتحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5.5%خارج المحروقات و4.8% متوسط معدل نمو الناتج المحلي وهذا يبرز حجم الإنعاش الاقتصادي الذي ولدته المخططات مقارنة بالسنوات السابقة، في حين إن البرامج ساهمت في تحقيق معدل نمو خارج المحروقات بـ 6.6% وهذا يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي.شهد تطبيق البرامج ارتفاع حجم التكاليف بحجم كبير أكبر مما خصص لها في الميزانية.

4.**أثر وتوقعات لبرنامج التنمية الخماسي: Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE**:أن العلاقة بين قطاع المحروقات وإجمالي موارد ونفقات الميزانية واضحة جدا، بحيث وصلت في سبتمبر 2011نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الموارد إلى69.2% كما نجد أن مستوى ميزانية التجهيز خاضع كلية لمستوى الجباية البترولية. كما نعلم أن العجز الإجمالي للخزينة، ممول كلية بصندوق ضبط الموارد، والذي مصدره يرجع إلى الفارق بين التحصيل الحقيقي للجباية البترولية، وتوقعات قانون المالية.

كما نلاحظ أن التوازنات الخارجية تحدها بنسبة عالية الموارد المحصلة من صادرات المحروقات. ففي سنة 2011 مثلا، بلغت نسبة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية للسلع97.1% .الأمر الذي يفرز ميزانا تجاريا موجبا 28.6مليار دولار في 2011، على عكس ميزان الخدمات الذي يظهر عجزا هيكليا 8.1 – مليار دولار في2011. فإعادة توازن أرصدة ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 يفسره بنسبة كبيرة مستوى مداخيل البترول الذي مكن من تراكم احتياطات الصرف، والتي بلغت في نهاية سنة 2011مستوى قياسي (182.2 مليار دولار). كما أن الجزائر تمكنت من تقليص بصفة جد معتبرة مستوى المديونية الخارجية بفضل مداخيل المحروقات. وتعدت آثار المحروقات التوازنات الداخلية والخارجية، لنجدها على مستوى الكتلة النقدية، حيث ان التوسع النقدي ناتج عن قطاع المحروقات.فيما يخص تركيبة الناتج المحلي الخام، فمن السهل ملاحظة أن قطاع المحروقات قد ساهم سنة 2010 بنسبة37% في تكوين الثروة الداخلية. كما يمكن الإشارة إلى أن منذ وضع المخططات التنموية الأخيرة(2001-2004، 2005-2009، 2010-2014)فإن النمو الاقتصادي مستند بشكل كبير على الطلب وبصفة خاصة على الاستثمار الذي يمثل سنة 2010حوالي **26.1%**من الناتج المحلي الخام.وتبين جليا الإحصاءات المتوفرة لسنة2010أن إجمالي الاستثمار قد قدر بحوالي 4350.9مليار دينار، منها 1215مليار دينار في قطاع المحروقات، بينما بلغت استثمارات الإدارة العمومية 1838ممولة كلية من طرف الجباية البترولية، وعليه 70%من الاستثمار الإجمالي ممول بطريقة مباشرة من طرف المحروقات. كتوقعات قد تحقق الجزائر في نهاية سنة 2014أهداف التنمية التي ستسمح لها بأن تكون الرائدة في المنطقة العربية وإفريقيا، وهذه الأهداف متنوعة

ومنسقة بعضها ببعض منها التنمية المستدامة، وتقليص البطالة، والرفع من المستوى المعيشي للأسر، والتكثيف من البنية التحتية مع الرفع من الإنتاجية الإجمالية للعوامل، .... الخ.

ولا يمكن أن ننكر أن الكثير من هذه الأهداف قد حققت فعليا، رغم أن المشوار لا يزال طويلا لاستدراك التأخر الذي عرفته بعض القطاعات، خاصة من جانب البنية التحتية، فيمكن أن نذكر على سبيل المثال أن معدل البطالة أصبح في حدود 10%بعدما كان في سنة 2000يقارب 30%.

هذا ويمكن التذكير بضخامة المخطط الخماسي الذي يجسده الإنفاق العمومي، حيث قل ما نجد بلدا من حجم الجزائر يعتمد هذا المستوى من الإنفاق، إن هذا الإنفاق له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي عن طريق توسيع الطلب الاستثماري (بفعل العامل المضاعف)، كما له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من ناحية العرض حيث يسمح برفع الإنتاجية الإجمالية للعوامل، ما يسمح للمؤسسة من تعزيز منافستها ومردوديتها.ومن المهم التذكير أن الاقتصاد الجزائري يعاني نوعا ما من قدرته على امتصاص هذا الكم الهائل من الاستثمار، حيث تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدل تحقيق نفقات التجهيز يدور حولي80%، وهو معدل مقبول ومشرف مقارنة مع حجم الإنفاق الاستثماري المعتمد.

خاتمة:

من خلال تحليلنا لانعكاسات برامج الاستثمارات العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الصناعي الخاص والعام، حيث لم يستفد من المخصصات الضخمة التي وجهت له وبقاء قطاع المحروقات المساهم الاكبر في الناتج المحلي وفي النمو الاقتصادي ويمكن ان نستنتج ما يلي:

– غياب استراتيجية قطاعية واضحة وفق اولويات قطاعية؛

– التأثير الايجابي لكلا المخططين على كل من قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات وهذا راجع إلى المخصصات الكبرى التي اولاها البرنامج؛

– يبقى قطاع المحروقات هو المساهم الاكبر في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للنهوض بباقي القطاعات خارج المحروقات ودعمها بالبرامج التنموية وتخصيص مبالغ ضخمة لها واخرها المخطط الخماسي الاخير الذي طور الانجاز والهادف إلى إكمال برنامجي الإنعاش ودعم النمو.

– النتائج المحققة من هذه الاستثمارات العمومية متواضعة نسبيا مقارنة بحجم التكاليف الضخمة ويبقى قطاع المحروقات أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام رغم وجود تحسن نسبي في مساهمة قطاع خارج المحروقات

–التأثير الإيجابي لمخططات التنمية على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات وذلك راجع إلى المبالغ الضخمة التي خصصت لها من أجل تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية.

الهوامش

[1]. تصريح السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق يوم 25 مارس 2006.

[2] .Examen de la politique de L'Investissement، Algérie، Nations Unies Genève، Décembre، 2003، P59

[3]. محمد مطر: إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص. 7.

[4].Abdellah .Boughaba : Analyse et évaluation de projets، Berti Edition، imprimé en France، Paris، 1999 ، P : 7.

[5]. إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص.18.

[6] . محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

[7] . ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،2006، ص.175.

[8] . حلمي شحادة محمد يوسف: إدارة التنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2001، ص، ص. 32-36. (بتصرف)

[9] . إيرينا مأساذ تشايا: الكينزية الحديثة (تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد)، ترجمة د. عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر ببيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 1979، ص: 138 – 139.

[10] . عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا عن التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة– مصر، 1990، ص .01.

[11] . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، نوفمبر 2001 ص239.

[12] . البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص ص 10-17.

[13]. نفس المرجع، ص 17.

[14]. برنامج التنمية الخماسي: من الموقع الالكتروني www.onea.dz

[15]. برنامج التنمية الخماسي: من الموقع الالكتروني www.onea.dz